

شبح الإرهاب يخيم على تونس قبل الانتخابات

فيديو منسوب لتنظيم داعش يحض على شن المزيد من الهجمات



استنفار عسكري

القوة خارج إطار القانون في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2011، كما توجه الاتهامات للتيار الإسلامي لوقوفه وراء اغتالات سياسية سبقت انتخابات 2014. ويرى الشريف أن تنظيم الدولة يريد ضرب استقرار تونس ليثبت أنه ما زال تهديدا وجوديا للدولة ويهدف استعراض للقوة، كما يريد عرقلة الحدث الانتخابي الديمقراطي الذي يمس بسلسلة رغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. كما يريد تركيع الدولة واستهداف مؤسساتها العسكرية وضرب الاقتصاد.

الخبر الأمني والعسكري لـ"العرب" إنه باعتبار التجربة الديمقراطية رائدة على مستوى عربي، يحاول تنظيم داعش استهدافها خاصة وأنها تمكنت من كبح جماح التيار الإسلامي المتشدد والمعتدل على حد سواء. ويضيف "هم أعداء الديمقراطية ولا يمكن لهم التمتع إلا من خلال الفوضى". ويلاحظ الخبراء أن النشاط الإرهابي بظلمة مقيدا ومحدودا لكنه يعود إلى الواجهة في كل انتخابات، فقد سبق أن تورط أنصار الشريعة في تونس في أعمال التحريض والشغب واستخدام

في البلاد. ويشير تقرير لمعهد واشنطن للدراسات إلى أن الجهاديين العائدين من الخارج، والخلايا المحلية لن يتوقفوا عن محاولة إضعاف الدولة التونسية. ونظرا لسياق الهش للانتخابات المقبلة والقلق من حالة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الصحية، يحاول داعش شن هجمات جديدة بهدف بث الفوضى في الشارع. لكن هذه المحاولات ستصدم بنجاعة أمنية وعسكرية، وقد بدا لافتا تحسن المشهد الأمني بشكل ملحوظ في تونس السنوات الأخيرة. ويقول فيصل الشريف

أصعب ومع ذلك استطاعت تنظيم الانتخابات. وتابع "الجيش التونسي قادر على تأمين الانتخابات واتخاذ الاحتياطات اللازمة". وترأمت العمليات الإرهابية، منذ 2011 (بعد الثورة) مع محطات هامة في تاريخ تونس على غرار الانتخابات، ونجحت الأجهزة الأمنية في تطويقها، كما نجحت النخب السياسية الحاكمة في تهدئة الشارع. ويرى بعض الخبراء أن تزامن التهديدات الإرهابية مع كل موعد انتخابي في تونس غايته إضعاف الدولة من خلال ضرب المسار الانتخابي

عمق فيديو بثه تنظيم داعش الإرهابي التهديدات الأمنية المتواترة التي تواجه تونس خلال فترة الاستعداد للعملية الانتخابية التي ستبدأ بالتشريعية ثم الرئاسية نهاية هذا العام وهو ما يحتم المزيد من اليقظة الأمنية.

والتشريعي المزمع إجراؤه أواخر العام الجاري، ويسرى هؤلاء أن الهدف من ورائها هو زعزعة ثقة الشارع في العملية الانتخابية وإرباك المسار السياسي وإخافة التونسيين.

واستبعد خبراء أن ينجح تنظيم داعش في مخططاته وشن هجمات جديدة لما أبانته المؤسسات الأمنية والعسكرية من نضج في التعامل مع التهديدات الأمنية، كما أن الشارع أصبح أكثر استعدادا للتعامل مع تبعات الهجمات وأكثر وعيا باجندات التنظيم، ما يعني أن التنظيم لم يعد له تأثير على المستوى المحلي.

وأكد مختار بن نصر رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لـ"العرب" أن "تونس اتخذت الإجراءات الأمنية الوقائية الضرورية من خلال استنفار الجيش وهو اليوم في حالة طوارئ للتصدي للتهديدات المحتملة".

وأواخر 2015، تم إعلان حالة الطوارئ في البلاد، إثر حادث إرهابي، ومنذ ذلك الحين تم تمديدتها لعدة مرات. ويعكس تواصل التهديدات ضعف التنظيم الذي تعرض إلى هزائم متلاحقة في مناطق نفوذه بسوريا والعراق.

ويجمع الخبراء على أن داعش يحاول تدارك خسارته ببحثه عن مناطق نفوذ جديدة. ويحاول كسب أنصار وموالين له في منطقة المغرب العربي للملمة صفوفه، كما يسعى للاستفادة من عودة الجهاديين إلى بلدانهم الأصلية لتغذية مناخ التطرف.

ويشير بن نصر إلى أنه "مع انهياره في عدة مناطق أعطى تنظيم داعش تعليمات لعناصره للتحرك بأي وسيلة وشن عمليات جديدة". ويعتقد بأن ذلك "مؤشر لمدى ضعف وارتباك التنظيم". ويؤكد أن الهدف هو إرباك الناس والتشكيك في العملية الانتخابية المرتقبة، غير أنه خفف من تأثير هذه التهديدات على السياق الانتخابي. ولفت بن نصر إلى أن تونس مرت بظروف

أمنة جبران
صحافية تونسية

تونس - أظهر فيديو منسوب لتنظيم داعش نشر على الإنترنت، القلاء، مجموعة من المسلحين يحضون على شن المزيد من الهجمات في تونس، ويؤكدون مبايعتهم لزعيم التنظيم المتطرف أبي بكر البغدادي. وحمل الفيديو الذي نشر على الحسابات الجهادية المعهودة على تطبيق تلغرام، توقيع "الدولة الإسلامية- المكتب الإعلامي في تونس"، ونادرا ما تم التداول بأشرطة فيديو لجهاديين من تونس.

وظهرت في الشريط مجموعات من المسلحين الملتئمين برشاشات في لقطات عدة في منطقة جرجسة. وقال أحدهم ذكر الشريط أن اسمه أبو عمر التونسي، متوجها إلى أبي بكر البغدادي المتواري عن الأنظار "إن جنودك وأبنائك في أرض القيروان (تونس) بخير ونعمة، ثابتون على الحق بإذن الله رغم الشدائد والابتلاءات، فابشر بما يسرك وإخوانك".

مختار بن نصر
داعش يريد إرباك الناس والتشكيك في العملية الانتخابية

وقال ملثم آخر عرفه الشريط المسجل بأنه أبو خالد التونسي "التحقوا بإخوانكم الجهاديين، ومن عجز عن ذلك فدوكم أعداء الله، حولوا أمنهم رعبا وفرحهم حزنا ودونكم رعبا دول الصليب في بلادكم، اكتموا أناسهم وحولوا سياحتهم نواحا". فيما ردت بنية عناصر التنظيم في الشريط مبايعة البغدادي.

ويلاحظ مراقبون تزايد التهديدات الإرهابية مع اقتراب السباق الرئاسي

أزمة الجزائر تحرك صراعات تاريخية داخل الجيش

ورجحت مصادر متابعة أن تكون التدوينة التي لم تؤكد ولم تنف من طرف صاحبها إلى حد الآن، طلقة تهديد، بعد استئصال الرجل بالخطر الذي يهدد مصالحه الشخصية، حيث تخضع بعض الشركات الموردة للإنترنت للتحقيق القضائي، وأن حسابات تابعة له قد وجدت في الأونة الأخيرة. وينحدر الجنرال خالد نزار مما يعرف بـ"الطابور الخامس" وهو الليف شارل ديغول، في صفوف جيش التحرير الجزائري، خلال الانفاس الأخيرة من الثورة، لما تاكد من حتمية انتصار جبهة التحرير الجزائرية على جيشه وباستقلال الجزائر، وذلك بغرض الحفاظ على النفوذ الفرنسي بالجزائر وتغلغل الموالين له في مختلف المؤسسات، وهو ما بات يعرف بـ"حزب فرنسا".

ولا يزال الفرض يخيم على مواقف خالد نزار، حيث سبق له أن كشف عن نية رموز السلطة السابقة، في إعلان حالة الطوارئ في البلاد وإخراج الجيش إلى المنظر، والإطاحة بالجنرال قائد صالح، بحسب الاتصالات التي زعم أن سعيد بوتفليقة أجراها معه. ويسود إجماع على أن الصراع الخفي لم يتوقف بين من يعرفون بـ"ضباط فرنسا" وعلى رأسهم خالد نزار، وهم الفصيل الذي شغل في الجيش الفرنسي، قبل الانسحاب بصفوف الجيش، وبين رسائل قوية إلى سلطة الأمر الواقع التي خلفت نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، خاصة في ما يتعلق بتهم اختطاف السلطة وانتهاك الدستور واحتجاز البلاد كرهينة، والتواطؤ مع النظام السابق، وهو ما ينمي حالة الاحتقان الشعبي، لاسيما وأن الرسائل وردت من وزير دفاع سابق.

صابر بلحدي
صحافي جزائري

الجزائر - دعا وزير الدفاع الجزائري السابق الجنرال خالد نزار، قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، إلى التنحي من منصبه، من أجل السماح بإحداث التغيير المنشود من طرف الحراك الشعبي، الذي دخل شهره السادس، واصفا إياه بالشخص "الفلطيح".

وكتب خالد نزار المتواجد حاليا بإسبانيا في رحلة علاجية في تونز، "أجبر الحراك السلمي بوتفليقة على الاستقالة.. السلطة اغتصبت من طرف العسكر... والدستور انتهكته الأوامر غير الشرعية.. الجزائر محتجزة كرهينة من قبل شخص فطيح فرض العهدة الرابعة وأهم الخامسة.. يجب أن يوضع له حد.. والبلد في خطر".

وفيما طرح مراقبون فرضية الحساب الإلكتروني المزور، قياسا بالجزيرة والهجوم الخطير الذي شنّه نزار على زميل له في نفس المؤسسة، وبالتداعيات المنتظرة في شكل صراعات قوية قد تلحق نزار بمجموعة الشخصيات المتواجدة في سجنين البلدية والحراش، فإن صمت الرجل والعائلة وحتى الموقع الإلكتروني "الجيري باتريوتيك" المملوك لال نزار، يلح إلى أن الرجلين دخلا لعبة كسر العظم.

وتتمثل التدوينة المثيرة للجدل، رسائل قوية إلى سلطة الأمر الواقع التي خلفت نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، خاصة في ما يتعلق بتهم اختطاف السلطة وانتهاك الدستور واحتجاز البلاد كرهينة، والتواطؤ مع النظام السابق، وهو ما ينمي حالة الاحتقان الشعبي، لاسيما وأن الرسائل وردت من وزير دفاع سابق.

طويلة مما سيؤثر لا محالة على مستقبل العلاقة بينهما.

وأضاف "حزب العدالة والتنمية خان مبادئه قبل أن يخون الناخبين الذين صوتوا له لمبادئه وليس من أجل شيء آخر، وحين يخون الحزب هذه المبادئ فإن وجوده لم يعد له مبرر".

لكن عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، مريم بوجعجة أكدت أن الحزب لم يناقض مرجعيته، خاصة تلك المتعلقة بتعاقداته مع المواطنين، وظل منسجما مع ما يفرضه موقعه كحزب يقود أغلبية حكومية.

وبدوره عبر المحلل السياسي رشيد لزرق لـ"العرب" عن استغرابه من موقف العدالة والتنمية، وأضاف مستائلا "كيف لرئيس حكومة أن يرفض حزبه هذا الاختيار الاستراتيجي الذي يتضمنه هذا المشروع الكبير، وفي نفس الوقت يشرف على تنفيذه؟".

ويرى متابعون للشأن الحزبي أنه بهذا التصويت يكون تيار بن كيران قد فشل في التحكم في مواقف الحزب الذي يرأسه سعدالدين العثماني، ويعطي له مجالا أوسع لضبط نوابه داخل البرلمان حتى ينضبطوا لمواقفه.

وعاش الحزب أزمة داخلية منذ تعيين العاهل المغربي الملك محمد السادس للعثماني خلفا لعبدالإله بن كيران على رأس الحكومة بعد فشل الأخير في تشكيل الحكومة.

وأثار تنازل العثماني أثناء تشكيل الحكومة انتقادات لاذعة وقوية من طرف صفوف الحزب، الذين اتهموه بالتمكيز لمخرجات نتائج انتخابات السابع من أكتوبر أثناء تشكيل الحكومة. وانقسم حزب العدالة والتنمية منذ ذلك الوقت إلى تيارين، أحدهما داعم لبن كيران، وآخر يدعم العثماني ويعرف أيضا بتيار "الاستوزار".

قانون التعليم يهدد بتجدد الخلافات داخل العدالة والتنمية المغربي

الداخلي بعد سنة من تقريب وجهات النظر حول القضايا التي كادت تشق مسار الحزب.

وكان حزب العدالة والتنمية قد أطلق حوارا داخليا استمر سنة من يوليو 2018 إلى يوليو 2019، إذ عقد العشرات من اللقاءات الحوارية بمشاركة مختلف أعضاء التنظيم السياسي، وشملت غالبية فروع داخل المغرب وخارجه.

وأثار موقف الحزب سخط مؤيديه وحلفائه الذين راهنوا على إسقاطه للقانون باعتباره صاحب الأغلبية داخل البرلمان. واعتبر فؤاد بوعلوي، رئيس الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية، في تصريح لـ"العرب"، أن ما قامت به أحزاب العدالة والتنمية والإصلاح، بشكل أساسي، والاتحاد الاشتراكي

خيانة للشعب ولتاريخه ومستقبله، معتقدا أن حركة التوحيد والإصلاح، خاب ظنها في الحزب الذي ساندته سنوات

مشروع القانون الإطار للتعليم بسبب تغيير فريق العدالة والتنمية لمواقفه من تدريس المواد العلمية والتقنية باللغات الأجنبية، بعد دعوة القيادي في الحزب عبدالإله بن كيران برلماني وزير العدل والتنمية الأسابيع الماضية إلى التمرد على "فرنسة التعليم".

وسبق لبن كيران أن طالب فريق حزبه بالبرلمان وكذلك رئيس الحكومة سعدالدين العثماني برفض القانون، مشددا على ضرورة التراجع عن الصيغة المتوافق حولها، حتى لو كانت الضريبة هي سقوط الحكومة، ما شكل إخراجا للعثماني أمام حلفائه داخل الحكومة.

واعتبر مراقبون تمرير القانون بمثابة هزيمة لنفوذ بن كيران، الأمين العام السابق للعدالة والتنمية، داخل الحزب ما من شأنه إحياء الخلافات مجددا داخل الحزب.

وكانت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية قد أعلنت الأحد نجاح الحوار

محمد مامون العلوحي
صحافي مغربي

الرباط - وافقت لجنة برلمانية بمجلس النواب المغربي بالأغلبية على قانون لإصلاح التعليم، يسمح أحد بنود بتدريس بعض المواد باللغة الفرنسية. وصوت لصالح المادة الثانية، التي تعتبرها بعض الأحزاب جاءت لفرض الفرنسية، نواب الأغلبية الحكومية باستثناء الكتلة النيابية لحزب العدالة والتنمية (قائد الائتلاف الحكومي)، وصوت بنعم أيضا على هذه المادة نواب الإصلاح والمعاصرة (معارض).

نواب حزبي العدالة والتنمية والاستقلال (معارض)، ولكن تمت الموافقة على القانون في المجمع وهو ما أحيى الأزمة داخل صفوف العدالة والتنمية ونزاعه الدعوي حركة التوحيد والإصلاح، حيث عبرت الحركة عن استنكارها للخطوة، داعية الحكومة والأحزاب السياسية بما فيها الحزب الإسلامي إلى تحمل المسؤولية في التمكين للغات الرسمية.

وأكدت الحركة، أن التصويت على مشروع القانون الإطار هو خطوة خطيرة "ترهن مستقبل التعليم ببلادنا بخيارات لا تتسجم مع دستور البلاد ولا تتماشى مع متطلبات تعليم المستقبل".

وكان وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي سعيد أمزازي، قد حمل مسؤولية تأجيل التصويت على مشروع القانون الإطار للتعليم، لحزب العدالة والتنمية، بسبب تراجع فريقه البرلماني عن التوافق الذي عقده مع مكونات الأغلبية والمعارضة سابقا.

ولم تستطع الأغلبية الحكومية التوصل إلى حل وسط متوافق عليه حول



تبريرات لا تفتح صفور العدالة والتنمية